عقد معهد التخطيط القومي أولى فعاليته العلمية "لنشاط المتابعات العلمية" للعام الأكاديمي 2019/2018 يوم الثلاثاء الموافق 2018/10/2 بقاعة الأستاذ الدكتور/ إبراهيم حلمي بالدور السابع

عرض تقرير الاستثمار العالمى 2018
الاستثمار والسياسات الصناعية الجديدة
الصادر عن UNCTAD
المتحدث: أ.د. محمود عبد الحى

تقديم السكرتير العام للانكتاد

يشهد العالم فجر ثورة صناعية رابعة تقودها امتدادات الآفاق التكنولوجية وتزايد الاعتماد على الروبوت مما يجعل الإنتاج أفضل وأرخص وأسرع مما كان قبل ذلك.

يوفر ذلك فرصاً ضخمة للنمو الاقتصادى والتنمية المستدامة مع مزايا ممكنة على مستوى يصعب تصوره، فالنقل والاتصالات الأرخص بالإضافة إلى زيادة كفاءة الخدمات اللوجستية يمكن أن توفر للدول النامية روابط أفضل مع سلاسل القيمة العالمية.

ومع ذلك فإن هذه التطورات يمكن أيضاً أن تنتج عنها اضطرابات وقلاقل اقتصادية والمزيد من عدم المساواة نتيجة التغير في تدفقات الاستثمار وتوجهاته الدولية والقطاعية، فضلاً عن أن التقدم التكنولوجى يقضى على الميزة النسبية لرخص الأيدى العاملة ويعقد مشكلة التوظف في معظم الدول النامية.

أن تغير المشهد على الساحة الاقتصادية العالمية يستدعى إعادة تشكيل هيكلية من خلال سياسات حكومية تسهل التحول تجاه قطاعات وأنشطة جديدة ذات إنتاجية أعلى ومزيد من القيمة المضافة بينما تغذى التنمية المستدامة والاحتوائية.

بأخذ ما تقدم في الاعتبار أصبحت السياسات الصناعية الجديدة أكثر تعقيداً وتشابكاً وتتعدد الجهود والأطراف التى يتعين تساهم في وضعها وتنفيذها. ويعتبر الاستثمار الأجنبى محورياً في هذه السياسات.

ولم يعد الجدل حالياً حول ما إذا كانت التدخلات الحكومية ضرورية أم لا، وإنما أصبح مركزاً حول حاجة وأهمية أن تكون السياسات الصناعية . وما يواكبها من سياسات استثمارية . نابعة

من رؤية مترابطة وتحتوى على توصيات عملية مفصلة وجداول زمنية للتنفيذ وتوزيع واضح للمسئوليات.

على هذه الخلفية يأتى تقرير الاستثمار العالمى 2018 بهدف توفير فهم أفضل للتفاعلات بين السياسات الصناعية الجديدة والسياسات الاستثمارية، وذلك من خلال استعراض نماذج للسياسات الصناعية (مستخلصة من تجارب أكثر من مائة دولة خلال العقد الأخير) ودور السياسات الاستثمارية في كل من هذه النماذج.

ويحرص التقرير على بيان كيف أن ادوات السياسة الاستثمارية تستخدم بطرق مختلفة عبر النماذج المختلفة، كما يقترح طرقا لتحسين تأثير السياسة الصناعية من خلال سياسات استثمارية أكثر كفاءة وفعالية.

وأخيراً فإن التقرير يطرح توصيات لتحديث أدوات السياسة الاستثمارية بما في ذلك الحوافز، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والتيسيرات الاستثمارية، وآليات ضمان وحماية الاستثمار.

ويحرص التقرير على بيان كيف أن ادوات السياسة الاستثمارية تستخدم بطرق مختلفة عبر النماذج المختلفة، كما يقترح طرقا لتحسين تأثير السياسة الصناعية من خلال سياسات استثمارية أكثر كفاءة وفعالية.

توجهات وتوقعات الاستثمار

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر على المستوى العالمى (عام 2017) بنسبة 23% لتصل إلى 1.43 تريليون دولار، ويرجع ذلك جزئياً إلى تراجع قيمة عمليات الاندماج والاستحواز عبر الحدود بنسبة 22%، وأيضا لانخفاض الاستثمار في المجالات البكر، والتى تكون عادة عالية المخاطر وعالية العائد (Greenfield investment الذى يعتبر مؤشراً للتوجهات المستقبلية)، بنسبة 14%.

ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الاقتصادات النامية Developing Economies مستقرة عند مستوى 671 بليون دولار بما يعنى أنها لم تحقق انتعاشاً عقب انخفاضها بنسبة 10% عام 2016:

بالنسبة لأفريقيا تراجعت هذه الاستثمارات بنسبة 21% عن عام 2016 لتصل إلى 42 بليون دولارا عام 2017.

بالنسبة لآسيا ظلت التدفقات مستقرة عند 476 بليون دولار، حيث استعاد الإقليم وضعه كأكبر متلقى للاستثمار الأجنبى المباشر في العالم.

وبالنسبة لأمريكا اللاتينية والكاريبى ارتفع الاستثمار الأجنبى المباشر إلى 151 بليون دولار تجاوبا مع الانتعاش الاقتصادى في هذا الإقليم، وكان هذا أول ارتفاع لهذه التدفقات خلال ست سنوات وإن ظل دون مستوى القيمة التى بلغها هذا الاستثمار عام 2011.

وظل الاستثمار الأجنبى المباشر هشاً في الاقتصادات ذات الهياكل الضعيفة والهشة: فالتدفقات إلى الاقتصادات الأقل تطوراً انخفضت بنسبة 17% (لتصل إلى 26 بليون دولاراً)، وزادت إلى الدول غير الشاطئية البحرية بنسبة 3% (لتصل إلى 23 بليون دولاراً) أما دول الجزر الصغيرة النامية فزادت التدفقات إليها بنسبة 4% لتصل إلى 4.1 بليون دولاراً.

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول المتقدمة على نحو حاد (بنسبة 37%) لتصل إلى 712 بليون دولاراً عام 2017. ويفسر ذلك إلى حد كبير بعودة هذه التدفقات إلى مستواها الطبيعى في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن شهدت طفرات غير عادية في عام 2016.

أما التدفقات للاقتصادات الانتقالية فقد انخفضت بنسبة 27% لتصل إلى 47 بليون دولاراً مسجلة بذلك ثانى أدنى مستوى لها منذ عام 2005، ويرجع ذلك لعوامل جيوسياسية تتدنى معها مستويات الثقة والتأكد تجاه المستقبل.

تشير توقعات تدفق الاستثمار لعام 2018 إلى هشاشة في نموه، حيث من المتوقع أن تزداد التدفقات على مستوى العالم كله في حدود 10%، ولكنها ستظل أقل من المتوسط الذى تحقق خلال السنوات العشر الماضية.

على الرغم من توقعات بتصاعد النمو الاقتصادى وزيادة في أحجام التجارة وأسعار السلع، مما يشير عادة إلى زيادة أكبر في تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، إلا أن هناك مخاطر يعتد بها علاوة على انخفاض مستويات التأكد من ملاءمة التوجهات السياسية، وهذه تتضافر مع التصاعد والتوسع في التوترات التجارية مما يتوقع معه التأثير سلباً في الاستثمار من خلال سلاسل القيمة العالمية.

من المتوقع جدا أن تؤثر الإصلاحات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنافس الدول في هذا المجال، على أنماط وتوجهات الاستثمار العالمى.

يعتبر انخفاض معدلات العائد عنصراً رئيسياً في اتجاه الاستثمار للانخفاض. فقد انخفض المتوسط العالمى للعائد على الاستثمار إلى 6.7% عام 2017 مقابل 8.1% عام 2016. وهذا الانخفاض ملاحظ في كل الأقاليم وإن كان أكثر حدة في كل من أفريقيا وأميركا اللاتينية ودول الكاريبى.

كذلك انخفض نشاط الاستثمار الأجنبى المباشر في كل القطاعات. ففى عام 2017 انخفضت قيم صفقات الاندماج والاستحواذ في قطاعات الإنتاج الأولية، والصناعية التحويلية، والخدمية.

جاء الانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبى المباشر على المستوى العالمى متناقضاً مع اتجاه التدفقات الرأسمالية الأخرى عبر الحدود، فإجمالى هذه التدفقات زاد من 5.6% إلى 6.9% من الناتج المحلى الإجمالى، مما يعنى أن القروض المصرفية، واستثمارات الحافظة (أغلبها ديون)، قد عوضتا تراجع الاستثمار الأجنبى المباشر.

مع ذلك يظل الاستثمار الأجنبى المباشر أكبر مصدر تمويل خارجى للاقتصادات الآخذة في النمو، فهو يمثل 39% من إجمالى التمويل الداخل إلى الاقتصادات الآخذة في النمو كمجموعة، ولكنه أقل من 25% لمجموعة دول الاقتصادات الأقل تطوراً، مع اتجاه للانخفاض في الحالتين منذ عام 2012.

هناك تباطؤ في معدل توسع الإنتاج العالمى، كما أن هناك تحول تدريجى، في كل من هذا الإنتاج ومبادلات عوامل الإنتاج عبر الحدود، من الأشكال الملموسة Tangible إلى الأشكال غير الملموسة Intangible.

فمبيعات الفروع التابعة استمرت في النمو (زادت بنسبة 6% عام 2017) ولكن الزيادة في الأصول وأعداد العاملين أقل من ذلك على نحو ملحوظ، وهذا يمكن أن يؤثر سلبا على توقعات أن تجتذب الدول النامية استثمارات في الطاقة الإنتاجية.

حدث ركود في سلاسل القيمة العالمية، فالقيمة المضافة الأجنبية (أى المحتوى الاستيرادى في صادرات الدول) بلغت أقصاها في الفترة 2010-2012 بعد عقدين من التزايد المتواصل. ولكن بيانات الأنكتاد عن سلاسل القيمة العالمية تظهر أن القيمة المضافة الأجنبية قد انخفضت بنقطة مئوية (إلى 30% من قيمة التجارة العالمية عام 2017).

المشروعات المائة على قمة المشروعات متعدية الجنسيات وفى الاقتصادات النامية تقود الاتجاه نحو تشكيلات مجالس إدارة متوازنة نوعياً، ففى المتوسط بلغت نسبة النساء في مجالس إدارة هذه المشروعات 22% بما يفوق المتوسطات المناظرة في المشروعات الخاصة والعامة وكذلك على المستوى القومى.

استمرت دول كثيرة في تعديل وتطوير سياساتها لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر، ففى عام 2017 تبنت 65 دولة على الأقل 126 إجراءاً خاصاً بسياسة الاستثمار. منها 84% لصالح المستثمر. وقد حررت هذه الإجراءات شروط الدخول في عدد من الصناعات منها النقل والطاقة وصناعات تحويلية، كما أنها أيضا سرَّعت ويسرت إجراءات الاستثمار بتبسيط النواحى الإدارية، وقدمت حوافز للاستثمار، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة.

ولكن عام 2017 شهد عددا متزايدا من الدول التى اتخذت موقفاً حذراً تجاه الاستثمار الأجنبى. حيث عكس الكثير من القيود والإجراءات التنظيمية أنواعاً من القلق تجاه الأمن القومى وملكية الأجانب للأراضى والموارد الطبيعية. فبعض الدول التزمت الحذر تجاه سيطرة الأجانب على مشروعات تخص الأصول الاستراتيجية والتكنولوجيا، ومن ثم لجأت دول عديدة إلى إحكام إجراءات فرز وتصنيف الاستثمارات وفقا لمعايير خاصة بهذه الأمور.

بلغ إبرام اتفاقيات الاستثمار نقطة تحول، فعدد الاتفاقيات الدولية للاستثمار التى تم إبرامها عام 2017 بلغ 18 اتفاقية وهو العدد الأقل منذ عام 1983. وعلاوة على ذلك فلأول مرة تجاوز عدد الاتفاقيات التى أنهيت فعلياً (أى بصفة رسمية أو بعدم تفعيلها) عدد الاتفاقيات الجديدة التى تم عقدها.

على النقيض مما تقدم حالاً اكتسبت المفاوضات الخاصة بالاتفاقيات الاقليمية الضخمة زخماً كبيراً خاصةً في أفريقيا وآسيا.

بعد انتهاء العرض بدأت المدخلات والتى ركزت على النقاط التالية:

- بالرغم من أن التقرير يدور حول الاستثمار والسياسات الصناعية الجديدة، الأ أن هناك تناقضاً واضحاً بين عنوان التقرير ومحتواه.
- التقرير شأنه شأن بقية التقارير لا يطرح بدائل فكرية واضحة، بل يجعل كل الدول النامية محاصرة ما بين العولمة، والتغير المناخي، والسياسات الصناعية الجديدة والثورة المعرفية.
- لم يحدد التقرير الاستراتيجيات وآليات وضعها والربط بين القطاعات وتحديد الأولويات وبأى قطاع نبدأ، والمؤشرات اللازمة للقياس لابد أن تكون محددة.
- لم يوضح التقرير مؤشرات لقياس نتائج الاستثمارات، ولابد من وجود مؤشرات بالأرقام توضح هذه النتائج والتى ينبغي أن تغطى أربعة نقاط أساسية:
  - أصحاب المصالح (أفراد المجتمع، المؤسسات الحكومية، الجمعيات الأهلية..)
  - العمليات الداخلية(القيمة المضافة من هذه الاستثمارات)
  - المؤشرات المالية(والتى تنعكس في ميزان المدفوعات، الميزان التجارى..)
  - النمو والتعلم والتدريب (مؤشرات التنمية البشرية)
- وفقاً لتقرير الأونكتاد، مازالت مصر الوجهة الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا، بالرغم من تراجع الاستثمارات بنسبة 8.8% على أساس سنوي، مسجلة 7.4 مليار دولار.

- **بالرغم من أن التقرير أشار إلى الإصلاحات التشريعية التي أجرتها مصر خلال الفترة الأخيرة لتحسين مناخ الاستثمار، وخاصة قانونا التراخيص الصناعية والاستثمار، وعقد العديد من المؤتمرات لتشجيع وجذب الاستثمارات لمصر، الأ ان هناك تراجعاً في هذه الاستثمارات ويرجع السبب في ذلك للنقاط التالية:**
  - **المنافسة غير المتكافئ أحياناً في السوق المصري بين الاستثمارات المحلية والأجنبية.**
  - **الحاجة إلى مزيد من الثقة في بيئة الاستثمار المصري.**
  - **الحاجة إلى الإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية.**
- **أن مشكلة مصر مشكلة فكرية، ولابد للمعهد أن يأخذ جانب الفكر التحليلى فمثلا مجال التصنيع، أى تصنيع مصر تتجه له؟ على أن يقوم المعهد بإجراء التحليلات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وتحديد أسلوب العمل والتنفيذ والمتابعة وغيرها من الآليات اللازمة لضمان التنفيذ وتحقيق الأهداف المرجوه.**
- **تحتاج مصر إلى بناء وتحديث قواعد المعلومات والبحث العلمي، وبشكل خاص البحوث التطبيقية بحيث يسهل الحصول من خلالها على المعلومات المطلوبة، كما أن التطبيقات في مجالات البحث العلمي غير متاحة بشكل كافى، ولابد من وجود آلية لربط البحث العلمي بالصناعة لانتاج منتج محلي.**
- **تراجع الاستثمار في رأس المال البشري وعلاقته بتراجع الاستثمارات الاجنبية، حيث التركيز أكثر في الفترة السابقة على الاستثمار العقارى، وهو استثمار ينمو بسرعة شديدة، الإ أنه من ناحية أخرى يسحب الاستثمارات من المشروعات والتى تضيف انتاج المزيد من السلع والخدمات للاقتصاد المصري.**
- **أن التقارير الدولية الصادرة في الفترة الأخيرة كلها أجمعت على أن معدلات النمو ستكون هشة لأسباب متعلقة بوضع الاقتصاد العالمي الراهن من إجراءات حمائية وحروب تجارية، في نفس الوقت تركز مصر على جذب الاستثمار من الصين وروسيا وهما في ترتيب متدنى بين الدول التى تستثمر في مصر فضلاً عن المشاكل الاقتصادية التى تعانيها الصين، كما أن توقعات النمو في روسيا تدور حوالي ١%، هنا الأفضل الاتجاه أيضاً إلى الاستثمارات من الاتحاد الأوروبي وخاصة المملكة المتحدة ودراسة أفاق الاستثمار بالنسبة لمصر ومقارنته مع معدلات النمو.**

التعقيب

- أن المعهد كان ولازال منبعاً للأفكار التى تؤدي للتطوير، وحالياً يمكنه أن يلعب دور استراتيجى ودراسة كل الأفكار ولكن برغبة متبادلة مع الجهات الأخرى وأن يقوم بدور المساعدة في الجوانب المختلفة.

- حقاً الاستثمار في رأس المال البشري من القضايا المهمة والتي ينبغى زيادة الاستثمارات فيها لتحقيق التنمية المستدامة.

- في ظل الاجراءات الحمائية والحروب التجارية ينبغي أن يكون التخطيط لدينا بالمدى وليس بالمطلق لأن المستقبل في ظل هذه الظروف الراهنة غير مأمون، والمدى هنا يقصد به أن معدل النمو المتوقع مثلا من ٥-٨%.

- جذب الاستثمارات من الاتحاد الأوروبي يحتاج لدراسة متأنية وهناك قضايا ينبغي التأكيد عليها لأنها بالنسبة للدول الأوروبية محل تركيز كقضايا المرأة والقيم الأنسانية بصفة عامة، كما يجب التركيز على دراسة عقلية المستثمر الأجنبي حتى نتمكن من جذب استثماراته.